فساد الشرعية يهدد اتفاق الرياض

كيف عمدت إلى افتعال الأزمات لإفشال الاتفاق؟

حرب خدماتية إخوانية شرسة ضد الجنوب

«الأمناء» تقرير خاص:

على مدار خمس سنوات متواصلة، هي أمد الحرب العبثية التي أشعلتها المليشيات الحوثية، سيطر «الفساد» على حكومة الشرعية، وهي تحت اختراق حزب الإصلاح الإخواني الإرهابي، حتى كوّن قادة هذا المعسكر ثروات مالية طائلة، في وقت يعاني فيه السكان من مآسي إنسانية شديدة البشاعة.

وعند الحديث عن فساد حكومة الشرعية، فإنّ الإرهابي علي محسن الأحمر يطل برأسه سريعًا، باعتباره سرطانًا نخر في كافة المؤسسات واستطاع تكوين ثروات مالية طائلة جرّاء ذلك، فيما جاء الدور حاليًا على محاولة إتلاف المستندات التي تفضح فسادهم.

وعلى خُطا الأحمر، سار الكثير من قادة نظام الشرعية، لا سيّما الموالون لحزب الإصلاح الإخواني، أولئك الذين استغلوا حالة الحرب من أجل مواصلة هذا الفساد الموثق بعديد الاتهامات والأدلة دون أن يكون لذلك الفساد رقيبًا أو حسيبًا.

ويرى عضو هيئة رئاسة المجلس الانتقالي الجنوبي فضل الجعدي أنَّ أجنحة الشرعية المتصارعة على النفوذ ونهب الإيرادات هي أساس الانشقاق داخل المؤسسات.

ويقول في تغريدة عبر حسابه الشخصي على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»: «لسنا نحن من ينقل الانشقاق إلى داخل مؤسسات الدولة؛ لأنه أساسًا لا يوجد ما يمكن أن يطلق عليه مؤسسات دولة وإنما أوكار لممارسة الفساد والإفساد».

وأضاف: «الحقيقة أن أجنحة الشرعية المتصارعة على النفوذ ونهب الإيرادات هي أساس ذلك الانشقاق ومنبع ذلك البلاء».

وبما أنّ هذا الفساد مكّن عناصر الإخوان النافذين في «الشرعية» من جمع الثروات، فإنّ من مصلحتهم استمرار الحرب بوضعها الراهن، من أجل التواري وراء حالة الحرب لممارسة «الإجرام المالي».

ومنذ الخامس من نوفمبر الماضي، عندما تمّ التوقيع على اتفاق الرياض بين المجلس الانتقالي الجنوبي وحكومة الشرعية، وهو الاتفاق الذي يضبط مسار الحرب على المليشيات الحوثية ويضبط هيكل الشرعية ويقضي على ممارسات الفساد التي استشرت في هيكله، فقد عمل «الإصلاح» على إفشال الاتفاق، وذلك من خلال افتعال الكثير من الأزمات سواء سياسيًا أو عسكريًا.

إرهاب خدماتي ضد الجنوب

لا يقتصر العدوان الإخواني ضد الجنوب على تحركات عسكرية من مليشيات إرهابية، بل عمد في أحد أشكاله على افتعال الأزمات التي تمس حياة المواطنين.

ففي الفترة التي أعقبت اتفاق الرياض، الموقع في الخامس من نوفمبر الماضي بين المجلس الانتقالي الجنوبي وحكومة الشرعية، عمدت «الأخيرة» إلى افتعال الكثير من الأزمات التي استهدفت الجنوبيين بشكل مباشر من أجل إفشال الاتفاق.

أحد أهم صنوف الاعتداءات الإخوانية تمثّلت في افتعال الأزمات الحياتية التي تحاول النيل من الجنوبيين وتغييب الاستقرار عن حياتهم، في مرحلة تستهدف جانبًا أكبر من التصعيد، يؤدي إلى صناعة الفوضى.

وفي محافظات الجنوب التي تعاني من هيمنة وسيطرة إخوانية بغطاء الشرعية، يعيش المواطنون في ظل غياب خدمات كثيرة، في تعمُّد إخواني من أجل تأزيم الحياة العامة.

الحرب الإخوانية كان لها بعض الأثر في معاناة الجنوبيين فيما يتعلق بقطاعات مهمة، تتعلق بحياة المواطنين بشكل مباشر، سواء في الغذاء أو المياه أو الكهرباء، حيث استغل «الإصلاح» سيطرته على هذه القطاعات الحكومية من أجل إثارة الكثير من النعرات في الجنوب، عبر آلة فساد بشعة.

في المقابل، تُكرِّس القيادة الجنوبية كثيرًا من جهودها من أجل مواجهة هذه الأعباء المفتعلة من حزب الإصلاح الإخواني، وذلك من أجل إنجاح الاتفاق وتمكنيه من عبور هذه «المطبات الإخوانية».

وكما أنّ العدوان الإخواني ضد الجنوب فشل عسكريًا، فإنَّ أي استهداف من أي نوع سيكون مصيره الفشل الذريع، وهذا ثقة الجنوبيين في قيادتهم.

جرائم حوثية طالت المدنيين بعد اتفاق السويد

«الأمناء» قسم الرصد:

عندما تمّ التوقيع على اتفاق السويد في ديسمبر/ كانون أول من العام الما ضي، نُظر إلى هذه الخطوة بأنها ستكون باكورة الانطلاق نحو حل سياسي طال أمد انتظاره، إلا أنّ الخروقات والانتهاكات العديدة التي ارتكبتها المليشيات الحوثية أفشلت هذا المسار.

من بين عديد الخروقات التي ارتكبها الحوثيون كان اختطاف المدنيين، حيث أقدمت المليشيات على مدار عام كامل على اختطاف 1200 مدني، بينهم 11 امرأة.

وتكشف مصادر حقوقية أنَّ 104 مختطفين تعرَّضوا خلال هذا العام للتعذيب الجسدي الشديد، وتوفي داخل السجون وأماكن الاحتجاز 24 مختطفًا بسبب التعذيب والحرمان من الرعاية الصحية، وقتل 134 مختطفًا مدنيًا في أماكن الاحتجاز، وأحيل 57 مختطفًا للمحاكمة، وحُكم على 47 شخصًا بالإعدام.

وعلى مدار سنوات الحرب العبثية، ارتكبت المليشيات الحوثية 98 ألفًا و628 انتهاكا ضد المدنيين منذ أن أشعلت حربها العبثية قبل خمس سنوات، وتمّ رصد 14 ألفًا و222 حالة قتل طالت المدنيين في مناطق مختلفة، بينهم 618 امرأة و974 طفلًا.

كل هذه الجرائم الحوثية أفشلت إمكانية التوصُّل إلى حل سياسي استنادًا إلى اتفاق السويد، وباتت تُوجَّه الكثير من الاتهامات للأمم المتحدة بأنّ صمتها المروِّع أفسح المجال أمام المليشيات لترتكب مزيدًا من الانتهاكات والجرائم التي أطالت أمد الحرب وقلّلت من فرص نجاحها.

وضمن الخطوات الحوثية الرامية إلى تأزيم الوضع الاقتصادي، تواصل المليشيات تعطيل وإعاقة الاتفاق الأممي المتعلق بإيداع إيرادات سفن الوقود الواصلة لميناء الحديدة إلى فرع البنك المركزي في محافظة الحديدة.

ومنع الحوثيون، وفق مصادر مسؤولة، التجار من تقديم كل الوثائق المطلوبة للحصول على التصاريح، في الوقت الذي يلتزم فيه المكتب الفني بالترتيبات المؤقتة التي تم الاتفاق عليها مع مكتب المبعوث الدولي مارتن غريفيث لتسهيل دخول الوقود إلى ميناء الحديدة، والمضي قدمًا في إجراءات صرف المرتبات.

ومن ضمن العراقيل الحوثية أيضا، محاولة إخفاء إشعارات التوريد النقدي للرسوم الحكومية على بعض الشحنات، والإعلان عن أرقام تقل عن الرصيد الحقيقي لما يجب أن يستخدم في تغطية صرف رواتب المدنيين.

تنضم هذه الخطوة إلى عديد الإجراءات التي أقدمت المليشيات الحوثية على اتخاذها من أجل نهب الأموال والعمل على صناعة ثروات مالية طائلة من جانب، مع تكبيد المدنيين أعباءً إنسانية ثقيلة، شديدة الفداحة.

ولا يتقاضى أكثر من مليون موظف في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين رواتبهم، منذ توقفها في سبتمبر 2016، ويعتمد السكان على المساعدات الإغاثية التي تقدمها المنظمات الدولية العاملة في المجال الإنساني.

وتقول الأمم المتحدة إنّ اليمن يمرّ بأسوأ أزمة إنسانية في العالم، ويحتاج 80% من سكانه إلى المساعدات الإغاثية العاجلة.